الفكر والفلسفة الاسلامية أساسا للدستور

سليم حميد الصليخي

ان دساتير العالم المتحضر قامت على اساس فكر وفلسفة كانت نتاج وتجارب امم ورسل سماوية وجدل بين مفكري وفلاسفة هذه الامم من علماء اجتماع وسياسة ورجال دين حول اساس ونشأة الدولة والحكم والقوانين، ومن هذه الاسس ماهو مادي ومنها ما هو اخلاقي. وحاول الكثير منهم تفسير هذه الكيانات والظواهر. بدلالات النشأة والفطرة الاولى والقوانين الطبيعية واهم من كل ذلك الطبيعة البشرية التي خلقها الله تعالى، اي طبيعة الانسان الفرد بذاتها وكان ذلك اساسا لافكارهم ونظرياتهم حول العقد الاجتماعي والحكم والدولة والدساتير. فمنهم من ينظر الى الانسان على انه ذئب امام اخيه الانسان كما هو الحال مع المفكر الانكليزي (هوبز) والامير الايطالي (ميكيافيلي) لذلك كيفوا نظرياتهم في الدولة والحكم على هذا الاساس فانبروا يدعمون الدولة والسلطة المطلقة ووصلوا بها الى درجة الطغيان، ومنهم من يعتقد ان الانسان اجتماعي وخير بطبعه ويمكن ان يتعايش من دون دولة او سلطة كما هو الحال مع المفكرين الاشتراكيين لاسيما في المرحلة الشيوعية التي لم يستطيعوا تطبيقها على ارض الواقع ومنهم ان يعتقد ان الانسان خير وشر ، وبناء على ذلك يمكن تكييف فلسفة الدولة والحكم على هذا الاساس وتاخذ هذه الدولة على عاتقها تنمية الروح الخيرة وحمايتها وتطويرها وكبح ومحاصرة الروح الشريرة في الانسان .

بناء على كل ما تقدم يمكن اعتبار الدولة والحكم وقبلهما الدستور (هو اعظم التاملات في الخليقة واصل الكون وطبيعة الانسان ووظيفتها الاساسية لهذه الحياة). لقد تطورت وكبرت الامم في الحالات التي وفق بها مفكروها وقادتها في تلمسهم هذه الحقائق وتراجعت واضمحلت الامم التي لم يستطع مفكروها ملامسة اصل الخليقة والطبيعة الانسانية التي خلقها الله عليها ، والا بماذا تفسر اضمحلال الشيوعية والدولتين الفاشية والنازية وبقاء انظمة الطغيان مريضة ومعلولة ؛ وبماذا تفسر اثر دولة الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) في التاريخ .

ان مفهوم ومبادئ الحرية والمساواة وحقوق الانسان خضعت للفهم اعلاه وكذلك وسائل تحقيق هذه المبادئ من فصل بين السلطات والانتخابات واستقلال القضاء ومؤسسات المجتمع المدني. لذلك نعتبر ان الدين الاسلامي والمفكرين والفلاسفة المسلمين ليسوا بعيدين عن كل ذلك اذا لم نقل ان الاسلام يمثل ذروة الفهم للمصطلحات الانفة الذكر عن اصل الخليقة والحياة والنشاة الاولى والطبيعة وتثبيت المبادئ طبقا لذلك وتكييف وسائل تحقيقها .

فعلى سبيل المثال لا الحصر فيما يخص الطبيعة الانسانية قوله تعالى "ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها". ومنها في اصل الحياة والخليقة والنشاة الاولى في القران الكريم والاحاديث النبوية الشريفة والمفكرين المسلمين، وعليه فان الحديث عن ان الاسلام المصدر الرئيسي للتشريع في كتابة الدستور العراقي يجب ان يكون بهذا المعنى الاصيل لا ان يكون عبارة عن معالجات شكلية للظواهر والوقائع ، بعبارة اخرى انه عندما نتحدث عن مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وغيرها من التكييفات والقائمة على اساس فهم معين للطبيعة الانسانية ، يجب ان يكون هذا الفهم فهماً اسلامياً ولانرجعها الى الفهم الغربي لهذه الطبيعة من امثال (لوك ، مونتيسكيو) وغيرهما على الرغم من اننا قد لانختلف في هذا الفهم . لكننا نحتاج ذلك ليكون دستورنا اسلامياً اصيلاً وروح الاسلام مبثوثة في ثناياه ومصوغاً بصياغة حضارية تواكب روح العصر ولنثبت لشعبنا واجيالنا والعالم اننا اصحاب فكر ودين اصيل من جانب، ولنضمن ديمومة هذا الدستور بقدر ما كان مبنياً على اساس فكر وعلم وفلسفة ووعي كامل واصيل بالطبيعة البشرية واصل الكون والخليقة ولا بأس في ان تكون مقدمة الدستور عبارة عن تقييم وتثبيت للاسس الفكرية والفلسفة الاسلامية التي نؤمن بها .

إحياءً لذكرى هادي العلوي..

هادي العلوي المثقف المتمرد (١٠)

المثقفية: وحدة اللقاحية والمشاعية الشرقية

ميثم الجنابي

كان رجوع هادي العلوي إلى مصادر الشرق الأصلية أشبه ما يكون برجوع المياه إلى مجاريها. وفي الحالة المعنية كان رجوعه أمرا أقرب إلى ما يمكن دعوته بمصير "المثقف القطباني". فهو رجوع سبق له أن احترق في أتون الانتماء الوجداني للشيوعية (الماركسية) ليكتشف في نهاية المطاف بأنها لم تكن أكثر من ملجأ أولي وسهل نسبيا بمعايير السياسة العادية. ومن خلالها اكتشف حقيقة ما دعاه بالمشاعية الشرقية بوصفها الجوهر الأولي للتناسق المعقول في الوجود. من هنا يقينه المتأخر بأن "العقيدة الشيوعية لا وجود لها، وإنما اخترعتها البيروقراطية لكي تخدع الجماهير" . بينما المهمة تقوم في قلب فروة العقيدة إلى وجدان خالص منظم بمواقف طبقية. فالعقيدة تتسع لشتى المواقف الاجتماعية والطبقية، كما يقول العلوي. والوجدان الشيوعي المنظم بالوعي والثقافة الشيوعية التي تضم ثقافة الماركسية واللينينية وثقافة المشاعيين الشرقيين القدماء هي الكافل للوصول بالصراع الطبقي إلى نهايته القصوى .

وسعى هادي العلوي لتأسيس هذه الغاية بصورة عملية فيما أطلق عليه (الهيئة المشاعية للشعب العراقي) بوصفها حركة مشاعية تخص العراق لا صفة سياسية لها ولا ترغب في أن تكون حزبا سياسيا. إلا أنها تتمتع بشروط أساسية ثلاثة وهي أن أعضاءها لا يمتلكون شيئا ولا يملكهم شيء، وان يكونوا لقاحيين لا يذعنون للدولة، وان يتمتعوا بوجدان شيوعي دون أن تكون لديهم بالضرورة عقيدة شيوعية .

وهو مشروع طوباوي من حيث الوسيلة والغاية، لكنه إنساني يهدف إلى جعل الطوباوية جزءا من الحلم الدائم للنزعة الإنسانية. وهي نزعة وجد نموذجها الأعلى في الفكر الشرقي الممثل لوحدة المشاعية واللقاحية. فقد بحث هادي العلوي عما اسماه بالتلازم بين الفكر العقلاني والنضال من اجل العدالة. وهي الصفة المميزة للتاوية وأغلب شيوخ الكونفوشيوسية والزندقة الإسلامية والتصوف. فالفيلسوف التاوي يسعى للبساطة بوصفها الحالة الطبيعية لوجود الأشياء. إلا انه حالما يتأمل الطبيعة ويتفلسف حولها، فانه لا يقصد في نهاية المطاف سوى طبيعة وجود الإنسان. بمعنى انه ينظر إلى الطبيعة من خلال حالتها في المجتمع. وذلك لان أصل التاوية هو الموقف الاجتماعي المرتكس في فلسفة الطبيعة، كما يقول العلوي . بمعنى الموقف الذي تجرد واستبطن ما في المجتمع من خلال تأمل الطبيعة. من هنا استنتاجه القائل بانعدام الخلاف بين تاو المجتمع وتاو الطبيعة إلا في السجية المخصوصة لكل منهما. ولكي تكون تاويا يجب أن تكون بسيطا في كل شيء. فالتاوِ يتعارض مع التعقيد والغلو والإفراط . ذلك يعني أن التاو هي فلسفة الاعتدال المتسامي، أي فلسفة العدل المطلق. وهي فلسفة تهدف في الوقت نفسه إلى حرية من طراز خاص تقوم في معارضة كل مؤسسات الدولة ومرافق المجتمع. فهي ضد المدنية والحرب والتملك . والطبقات. انطلاقا من أن الألوان المتعددة تعمي البصر، والأصوات العديدة تصم الأذن، والطعوم الكثيرة تفسد المذاق، بينما تؤدي النفائس إلى الضياع. وهي فكرة شدد عليها العلوي من خلال إبراز بديلها فيما أطلقت عليه التاوية اسم الأصول الخمسة بوصفها أساس بناء علاقة الإنسان بنفسه والسلطة وهي: اعتدال في عدد الناس، ومعارف يسيرة، وسلم دائم، وخلوة مستمرة عن العالم، وحياة بلا تضاريس. ولا يعني ذلك سوى قواعد الرجوع إلى المبدأ الأول في الوجود بوصفه مطلق التاوية. ولا يهدف ذلك في نهاية المطاف، حسب تأويل هادي العلوي، سوى السير في طريق التخلص من صفات المجتمع الطبقي والتعالي عليه عبر التوغل في أعماق الطبيعة بعيدا عن التمدن المصطنع.

إن العودة إلى الطبيعة، أي إلى ما قبل الطبقات، هو الفعل الضروري للتخلص من الرغبات المفرطة التي تقف وراء الحروب وسن العقوبات وحرمان الناس من حق الكفاف بتكديس الذهب واليشب في أيدي الملوك والأمراء والسادة . وهي فكرة مغروسة في أعماق الرؤية الإنسانية المميزة للمشاعية الشرقية، أي تلك التي تحتوي في أعماقها على عقل إنساني مخاصم للطبع ومحكوم بهاجس العدالة الأبدية للإنسان بوصفها جوهر وجوده العقلي والواجب. من هنا تشديد العلوي على أن "العقل والطبع حتى الموت خصمان". وهي فكرة رفعتها التاوية إلى مصاف الشعار الأبدي، ما يجعل منها كتابا مفتوحا وأبديا يمكن لكل جيل قراءته من جديد.

واعتقد هادي العلوي، بأن الثقافة الإسلامية قد سارت في هذا الاتجاه، بمعنى جمعها المتميز بين العقلانية والعدالة الروحية والنضال الاجتماعي. فالمتصوفة العظام شأن فلاسفة وحكماء الشرق أرادوا روحنة الطبيعة ضمن نضالهم الاجتماعي الموجه ضد قسوة الدولة وحسية الدين . وفي هذا الاتجاه سارت مشاعية الزندقة الإسلامية بوصفها الممثل العام لمساعي الحرية والعدل (أو اللقاحية حسب تعبيره). وليس غريبا أن يضع في هذا التيار شخصيات غاية في البعد والتباين والاختلاف من حيث مقدمات وشروط فعلها ونماذجها ومواقفها الاجتماعية وكيفية سلوكها الشخصي، مازال يجمعها هم اللقاحية والمشاعية. بحيث نراه يدرج فيها كل من سلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري والعنبري والحسين بن علي ويزيد الناقص وعمر بن عبد العزيز والفرزدق وبشار بن برد والنظام وشبيب الخارجي وأبو حنيفة والرازي وصاحب الزنج وصلاح الدين الأيوبي وغيرهم.

لقد وجد في سلمان الفارسي والغفاري نموذجين رفيعين للمشاعية الشرقية، بسبب امتناعهما عن التملك وإيثار الفقر والزواج بواحدة. إذ جسد سلمان الفارسي بعد أن أصبح واليا ما سبق ان قاله لاوتسه "حاكم يؤم القوم وهو وراءهم، ويتدبر شؤونهم وهو خادمهم"! بينما وجد في موقف الحسين بن علي عندما واجه الموت وخطابه القائل "هيهات منا المذلة! يأبى الله من ذلك ورسوله والمؤمنون، وحجور طابت وتطهرت، وأنوف حمية ونفوس أبية لا تؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام" موقفاً مشتركا للقاحية، أي لمساعي الحرية في دروب العدل.

المجتمعات والدساتير والحكومات في الأنظمة الفيدرالية (٢-٢)

احسان عبد الهادي النائب

ان الخاصية الاساسية للفيدرالية هي التوزيع العمودي للسلطة ، ويعني ذلك فصل السلطات في الدولة فصلاً عمودياً ، لان اللامركزية تقتضي اعطاء الوحدات الادارية استقلالاً نسبياً عن المركز وان النظام الاتحادي او الفيدرالي يعطي الاستقلال الى الولايات الداخلة في الاتحاد تجاه الحكومة الاتحادية. ولهذا تعتبر سلطة كل وحدة من وحدات الاتحاد قيدا على سلطة الهيئات الحاكمة. فلا تستطيع الحكومة المركزية ان تقوم بعمل ن اختصاص الوحدات الادارية. كما لا تستطيع الحكومة الاتحادية ان تقوم بعمل من الاعمال التي تدخل في الاختصاصات التي منحها الدستور الاتحادي للوحدات الداخلة في الاتحاد. وهذا يخلق الحاجة لآليات مؤسساتية تنسق بين وحدات فيدرالية مستقلة ، ولجعل ذلك حقيقياً ، يجب ان نتعامل مع ثلاثة آثار مهمة للفيدرالية:

١, الفيدرالية والدستورية: هناك علاقة متأصلة بين الفيدرالية والدستورية، فالفيدرالية رابطة تربط الوحدات والدولة المركزية مع بعض من دون ان تمس استقلالية وذاتية كل منها. وتعاون هذه الوحدات لا تتم حمايته من خلال اعلوية وحدة مركزية على وحدات فرعية، بل من خلال مؤسسة تدعي الاعلوية على كليهما، وهذه المؤسسة هي الدستور، وبرغم ان صلاحيات وسلطة عناصر او مكونات الدولة الفيدرالية تثبت في الدستور، فان الدولة الفيدرالية تكون عرضة لنزاعات بين وحداتها حول الصلاحيات. وبالنتيجة تميل الدساتير الفيدرالية الى تطوير آليات معقدة لحل النزاعات سلميا بين اجزائها المتشكلة. قد يأخذ ذلك شكل المحاكم الدستورية العليا او ترتيبات المفاوضات السياسية بين الاجزاء المتكونة.

٢, الفيدرالية والديمقراطية: ان الفيدرالية والديمقراطية لا تتلاءمان مع بعضهما دائما. فتجانسهما يعتمد الى حد كبير على المفهوم السائد للديمقراطية وطريقة تطبيقها، فالديمقراطية قد تعرف بانها حكم الادارة العامة الذي يتطلب الوحدة وتجانس الاقليم في ظل سلطة ذات سيادة وتجانس المواطنين، وكل ذلك لا يتفق مع الفيدرالية، وقد تعرف الديمقراطية باعتبارها حكم الاغلبية غير المقيدة والتي تتطلب هيئة انتخابية موحدة وأفراداً متماثلين ومتجانسين بشكل يسمح بالتمييز بين الاغلبية والاقلية، والشرعية الديمقراطية بحكم الاغلبية على الاقلية تتطلب ان ينتمي كلاهما، أي الاغلبية والاقلية، الى الكيان نفسه. من هنا فان الفيدرالية التي توفر الادوات المؤسساتية لحماية الخصوصيات الاقليمية في مواجهة الاغلبية الديمقراطية لا تتناغم كثيرا مع هذا النموذج للديمقراطية. انها تجعل التمييز بين اغلبية واقلية ينتميان الى الكيان نفسه امرا صعباً. وقد تعرف الفيدرالية كصيغة مؤسساتية تمكن من التعبير الجماعي عن حريات متماثلة لمجموعة من الافراد وتعترف بمجال للافراد غير القادرين على الوصول الى أي نوع من الفعل الجماعي، وتتضمن احتراماً لخصوصية الافراد والجماعات والحاجة لحمايتها. ان حريات التعبير والارتباط والممارسة الثقافية الذاتية هي صيغ معروفة لخدمة هذه الاغراض. والفيدرالية (باعتبارها التأطير الاقليمي للتعددية السياسية والثقافية) ستكون متوافقة مع هذا المفهوم للديمقراطية.

٣, الفيدرالية وخصيصة الحياة السياسية: مقارنة بالدول المركزية فان عدد الفاعلين السياسيين في النظام الفيدرالي هو اكبر بكثير، وتفاعلاته اكثر تعقيدا، لذلك فالضرورة اقتضت ان يكون للدول الفيدرالية نظام ثنائي المجلس في التمثيل السياسي، وباستمرار يعكس النظام الحزبي التعددية الفيدرالية (بالاضافة الى التعددية الاجتماعية، الاقتصادية او الثقافية) وبالتالي فان الفيدرالية تنتج نظاماً ديناميكياً للتغيرات المتواصلة، وللتكيف واعادة التكيف بين الفاعلين السياسيين وقضاياهم، وبالنتيجة تتوسع امكانية الوصول الى حلول سياسية مقارنة بالنظم المركزية، وبذلك فان الفيدرالية هي ذلك النظام السياسي الذي يدعم الابتكارات السياسية والمؤسساتية.

وهناك خصيصة اخرى في الانظمة الفيدرالية ترتبط بنموذجها الخاص في ادارة الحياة السياسية، فلعدم وجود سيد يمتلك سلطة اعطاء (الكلمة الاخيرة) الحاسمة بشكل سلطوي، فان المفاوضات وليست الاوامر، الاتفاق وليست طاعة الاوامر، هي التي تحتمل ان تسود. التفاعلات في المجال السياسي تميل الى ان تاخذ شكل العلاقات بين متساويين، ومن المحتمل ان تفرض الاشكال التعاقدية في السياسة هيمنتها على الانماط الهرمية في التفاعل السياسي . ويوفر ذلك اساسا ملائما لتوليد مناخ من الاحترام والثقة المتبادلين بين السياسيين والمؤسسات الدستورية.

لذلك يبدو ان الفيدرالية مكمل نموذجي تقريبا لمؤسسات الديمقراطية التعددية. لكن هذه الصورة المشرقة لها جوانبها المظلمة ايضا. والصحيح ان الديناميكية المتأصلة في الفيدرالية يحتمل ان تعزز الابتكار، كما ان انماط الحياة السياسية المتوجهة نحو التوافق قد تلطف وتخفف الصراع السياسي وتمنع المواجهات الشاملة، لكن يجب ان نلاحظ في الوقت نفسه اتجاه النظام الفيدرالي نحو الحصار السياسي الذاتي واللاحسم والركود.

وفي الوقت الذي تعمل الفيدرالية فيه على اشباع مجموعة من المطالب التمثيلية، وما قد يسهم به ذلك من تماسك وتعاون بين السياسيين في مجتمع متنوع، فان هناك خطراً ان تؤدي هذه النية نفسها الى مضاعفة الصراعات حول محور السيطرة السياسية وبالتالي تولد تنافسا غير مثمر على النفوذ يتحول بحد ذاته الى هدف.

صحيح ان البنية الفيدرالية اكثر قدرة من المركزية على انتاج صيغ معقدة في صنع السياسات المؤسساتية تجمع اهتمامات نطاق واسع من الاطراف المعنية في خطة مشتركة لصنع القرار، فان هذه البنية نفسها قد تمنح فرصة سهلة لمجموعات المصالح الخاصة كي تتهرب من الترتيبات المشتركة لصنع السياسة وتبحث عن طرق بديلة وربما انفصالية لاشباع مصالحها.

ثانيا: ان الفيدرالية وبسبب مرونتها المؤسساتية وتسامحها تجاه التنوع وما توفره من قنوات للتعامل مع الصراع وحله، ينظر اليها على نطاق واسع باعتبارها صياغة سياسية . مؤسساتية لها قدرة التاثير على التوازن بين القوى الطاردة والقوى الجاذبة للمركز، او القوة الاندماجية والقوة التفكيكية. ونتيجة لذلك ليس مفاجئاً ان الفيدرالية تعتبر دائما دواء لمواجهة الحروب الاهلية الواقعة او المحتملة في البلدان مثل روسيا ويوغسلافيا السابقة، والصومال، ورواندا، وسيريلانكا. ان المجتمعات المعاصرة تواجه اساسا نوعين من الصراعات، الاول: يتمثل في الصراعات الاجتماعية الاقتصادية ، حول التوزيع العادل لثروة البلد. والثاني: يتمثل بالصراعات حول الاعتراف بالمجموعات وتقاليدها الثقافية وممارستها وطموحاتها. الصراعات الاولى تدور حول المصالح والثانية تدور حول الهوية. واذا ما اعتمدنا تمييز (hirschman) فان الصراعات الاولى سائدة في مجتمعات السوق وتدور حولها الانقسامات الاجتماعية . الاقتصادية بخصوص السلع القابلة للتوزيع او التقسيم وحول السلع غير القابلة للتقسيم وهي السائدة في المجتمعات التي تنقسم على اساس اثني او لغوي او ديني.

١, ان صراعات المصالح من النوع القابل للتقسيم تكون اكثر تقبلا للحل السلمي من صراعات الهوية. فالسلع القابلة للتقسيم يمكن تقاسمها والتسويات حول (الحصص العادلة) للاطراف المعنية لا يفترض فيها ان تطرح حدوداً ازلية والفيدرالية تتلاءم جيدا مع هذه النقطة، فهي كيفية مؤسساتية لا تتجاهل الوعي بالاختلافات والتباينات الاقليمية، بل وتعزز ايضا الاحساس بالتضامن الاقليمي الفيدرالي والاعتماد المتبادل على اقاليم مختلفة. مثلا تتطلب الفيدرالية الالمانية اعادة توزيع مالي واسع النطاق من اجل ضمان ظروف معيشة متجانسة في الاقليم الفيدرالي. لذا تستطيع ان تيسر حل الصراعات حول التوزيع.

٢, في مجال الصراعات المطلقة تكون التسويات ممكنة، لكن الوصول اليها اكثر صعوبة بكثير . لنتصور حالة مجموعة اقلية أثنية ضمن الدولة تطالب بتقرير المصير عن طريق الانفصال او تاسيس دولة . امة خاصة بها، بينما تصر الدولة على دمج هذا الاقليم وممارسة السيادة على سكانه. احدى التسويات بين هاتين الرؤيتين قد تنطوي على تحديد حقوق معينة لتلك الجماعة (الحق باستخدام لغتها في المحاكم والادارة والمدارس، وبعض حقوق الاستقلال الذاتي السياسي الى حد الاعتراف الدستوري بمكانتها كوحدات شبه مستقلة ضمن الدولة الفيدرالية). مثل هذا الحل لا يتوفر في دولة شديدة المركزية. لكن في دولة فيدرالية (او دولة مركزية في طريق التحول الى الفيدرالية) فان الفيدرالية هي الحل الوحيد لمنع الاقلية من السعي نحو الانفصال او استخدام وضعها الفيدالي كفرصة للانفصال.

اذا استمرت الشكوك، يمكن للفيدرالية ان تصبح عقبة امام حل الصراع الاثني، فالحل الفيدرالي يفترض مسبقا ان تكون الاقلية مستعدة للتخلي بشكل غير مشروط عن مطلبها باقامة دولة مستقلة في المستقبل المنظور. فالفيدرالية ليست مجرد تحالف بين دول مستقلة ناتج عن معاهدة دولية تحفظ استقلالية وهوية اعضائها.

انها تستند الى السلطة التي تشكل الولايات الفيدرالية الاعضاء، والى فعل مؤسس من مجموعة الاجزاء التي تتفق على ان تعيش سوية في ظل دستور اعلى يحول الروابط ما قبل الدستورية القائمة على المصالح، والقيم المشتركة والتاريخ المشترك وروابط الانتماء الاخرى، الى روابط قانونية. ان الفيدرالية ليست نسخة غير مكتملة لدولة ذات سيادة، انها ليست دولة ناقصة، بل هي اضافة للدولة. لذلك فان الدول الفيدرالية مثل سويسرا واميركا والمانيا، لا تمنح حقا دستوريا بالانفصال لاي من وحداتها. ان اعادة التوحيد هو الذي يسبق الفيدرالية وليست الفيدرالية تسبق الانفصال.

ان الحقوق الفيدرالية الممنوحة لا للمجموعات الاقلية الثقافية والدينية، بل لمجتمعات سياسية (معرفة اقليميا) والحقوق الفردية الممنوحة هي حقوق لمواطنين وليست لاعضاء مجموعة اقلية معينة.

ومن اجل جعل الفيدرالية صياغة دستورية تساعد في منع الصراعات السياسية المعتمدة على الهوية، فان الحدود الاقليمية يجب ان لا ترسخ وفقا للخطوط الاثنية او الثقافية او الدينية، لان ذلك قد يخلق سوء فهم يتمثل في ان المجتمع السياسي (الاقليمي) هو اداة لتقرير المصير الثقافي او الاثني او الديني. مثل هذه الاعمال ستسيس المنافع او التعددية الاثنية ومشاعر الاحترام الذاتي الثقافية وتعيق تطور مفهوم غني للمواطنة ولسبل ممارسته.